وقفة

▪ عالية طالب

"سيد دخيل" لا يدخل الحكومة

للسنة الخامسة واهالي الناصرية يناشدون ويصرحون ويهتفون ويدخلون "دخيل" على الحكومة لانقاذهم من الافعى التي اشتهرت بأسم افعى "سيد دخيل" ، لكن على ما يبدو ان هذه الافعى هي إما من اخواننا " العرب السنة " أو من "الشيعة" وعذرا فأنا الى الان لم افهم لماذا نقول السنة العرب والشيعة فهل الشيعة ليسوا عربا حسب لغة الاعلام الاقليمي ؟ وعذرا مرة خرى فإن تساؤلي السابق هو خارج الموضوع ، لكنني لا ادري بالضبط مذهب ومرجعية هذه الافعى لكون الحكومة " السنية – الشيعية" لم تهتم كثيرا لما تفعله بأبناء الناصرية وربما اكون متوهمة وهي افعى كردية أو تركمانية أو سريانية أو اشورية .. الى آخر مكونات الطيف العراقي، لذا لم تهتم الحكومة بصورة جدية بمعالجة الموضوع كحالها مع كل قضايا انسان هذا الشعب المهمل لانه لم يعرف كيف يختار ممثليه وقادته ، هذه الافعى التي حالها حال الارهاب وجدت ارضا خصبة للعيش في الناصرية المنكوبة بها وتسببت قبل ايام بإلغاء عدد من المراكز الامتحانية بعد ان هاجمت مدارس الناحية ، وربما اعتراضا منها على واقع العملية التربوية التي تشهد العديد من السلبيات المتوارثة وربما لاعتزازها بالأمية الضاربة في مفاصل المجتمع العراقي بكل فخر واعتزاز.

هذه الأفعى شغلت الحكومة يوما ما وقررت ان تستدعي خبراء من دول العالم والهند للقضاء عليها وطرحت كلية العلوم في جامعة ذي قار مشروعا للدراسات العليا يتعلق بطرق انتشارها وخطورتها، وشكلت وزارة الزراعة لجنة علمية للحد من انتشارها.

وحذر مدير بيئة ذي قار منها معتبرا إياها واحدة من احد أربعة أنواع الأخطر في العالم والتي تفتك بأرواح البشر وداعيا مديرية الزراعة إلى أهمية رش المبيدات الخاصة وتحديد أماكنها ، بالإضافة إلى ضرورة توفير مديرية الصحة المصل الخاص بذلك!!

ونوقشت عبر لقاءات "مسؤولة" افكار للقضاء عليها وجلبت امصال ومختبرات لانقاذ حياة الملدوغين بها بعد ان بلغ عددهم ١٢١ شخصا توفي منهم ٣٥ شخصا بحسب إحصائية المجلس البلدي لسيد دخيل في وقت سابق فيما تسببت بلدغ ٨ اشخاص في الشهر المنصرم ومعهم العديد من الحيوانات ولم ينج منها الا الطيور لأنها في "السماء" ومعها من يسكنون "المنطقة الخضراء" سواء الموجودة في العاصمة أو في بيوت المحافظين والمسؤولين في المحافظات الذين لا تجرؤ لا الافاعي ولا المواطنين على الاقتراب منها حفاظا على ارواح سكانها من الحسد!!

اهالي الناصرية الذين اصبحوا هم الخبراء بفعل كونهم ضحاياها الذين يرونها تتهادى بينهم يؤكدون انها تتصف بسيرها الأفقي دون الالتواء و طولها من ٢٠ الى ٣٠ سم ، وهي نوعان الأول من نوع الكوبرا وهي قاتلة اما النوع الثاني فهي " ام الصليب " ذات الحافة المنشارية ، كما إنها تبيض من ٤ إلى ٥ بيضات وفي كل بيضة ٦٠ افعى صغيرة تخرج باعداد هائلة متجهة الى المناطق والبيوت لتقتل من تشاء خلال نصف ساعة ان لم يتم اسعافه بالمصل الملائم ، وكلنا نعلم مستوى خدماتنا الصحية وبُعدها عن المواطنين واجراءاتنا المتكاسلة بالانقاذ وطريقتنا الاستعلائية في التعامل مع المرضى وكأنهم يشحذون من الاطباء حياتهم ، فلنا ان نتصور كيف يتم انقاذ من يُلدَغ من اهالينا هناك.

سؤال ليس بريئا .. كم من سكان المنطقة الخضراء لدغوا بهذه الافعى وكم من محافظي ومسؤولي الناصرية ماتوا بسببها ؟ وكم من فقراء وفلاحي ومنكوبي اهلنا في الناصرية الذين انشغلت عنهم الحكومة بكراسيها ، لا زالوا يموتون بانتظار انتباه المسؤول؟؟ نريد جوابا !!

مـــنـــــاورات المـــالـــكـــي في الـــعـــراق

□ ترجمة المدى

□ عن: فورن بوليسي

في الانتخابات البرلمانية لعام 2010 في العراق، ظهر نوري المالكي كرئيس للحكومة متغلباً على منافسه إياد علاوي وقائمته العراقية التي كسبت الانتخابات بأغلبية مقعدين. منذ ذلك الوقت يتابع العراقيون والمراقبون جهود المالكي لتعزيز سلطة الحكومة المركزية على حساب البرلمان والحكومات المحلية والرقابة والتوازنات المستقلة الأخرى لفترة حكم ما بعد صدام. الأكثرية ترى أن أفعال المالكي المقصود منها ضم السلطة بيده وفي نفس الوقت احتواء المعارضة الضعيفة المنقسمة، سواء أكانت علمانية أم طائفية. إن خطوات المالكي تشبه بشكل غريب أسلوب سيطرة صدام على السلطة. جزء كبير من المعضلة الحالية في السياسة العراقية يعود إلى التحالف في مرحلة ما بعد صدام والذي ولد من رحم المعارضة التي كان يقودها عراقيون في المنفى- في طليعتها المؤتمر الوطني العراقي برئاسة احمد الجلبي، والوفاق الوطني العراقي برئاسة إياد علاوي، والمجلس الأعلى الإسلامي بقيادة السيد الحكيم، وحزب الدعوة، والحزبان الكرديان: الديمقراطي بقيادة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني بقيادة جلال طالباني.

كان المجلس الأعلى والديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني جزءا من المؤتمر الوطني العراقي لكنها ظلت تعمل بشكل مستقل خاصة بعد سقوط نظام البعث. ومع ممثلين من التجمعات العراقية الصغيرة التركمانية والمسيحية، اجتمع الكل في مجلس حكم محلي من ٢٥ شخصا تم تعيينهم من قبل رئيس سلطة الائتلاف المؤقت بول بريمر. كان ذلك يشكل جوهر الفصائل المشاركة في الحكومات الانتقالية المتعاقبة والمجلس الذي اختير لكتابة دستور ٢٠٠٥. الدستور يعكس مخاوف وآمال أغلبية سكان العراق الذين كان هدفهم منع عودة السلطة الأوتوقراطية الدكتاتورية بيد قائد واحد، وتحديد سلطات الحكومة المركزية. اسندت الى الحكومة الفيدرالية سلطة الدفاع عن الدولة و حماية شعبها الا ان الصلاحية الحقيقية لصنع القرار الخاص بالسيطرة على الموارد وتوزيع الثروة والامن الوطني، تكمن بيد الحكومات المحلية التي تسيطر على السياسة المحلية والخدمات الأمنية. ويمكن للمحافظات نقض القوانين الوطنية وإقرار تشكيل حكومات إقليمية اذا ما اختار عدد من المحافظات ذلك. في ٢٠٠٥ كان من الصعب اتخاذ قرار في بعض القضايا – مثل حدود المحافظات والمناطق المتنازع عليها و السيطرة على الموارد النفطية، فتركت الى حين ايجاد حلول لها في وقت آخر . ولم يستطع الدستور خلق كونفيدرالية كشكل مطلوب من اشكال الحكم، وبدلا من ذلك تم تصميم حكومة مركزية مع قليل من الصلاحيات الضعيفة، بينما منحت الحكومات المحلية في المحافظات صلاحيات أكبر. هذا الهيكل قريب نوعاً ما من بنود الكونفيدرالية التي شكلت أول دستور للولايات المتحدة.

كيف بدأ المالكي؟

ومعظم الخلاف الحالي ينخرط فيه رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي الذي عاش اكثر من عشرين عاما في المنفى في طهران ودمشق كمنتم لحزب الدعوة. لم يكن وجوده تهديداً خلال حكومة ابراهيم الجعفري قصيرة الامد. ومن قاعدته في حزب الدعوة، بدأ اولا بتهميش معارضيه داخل الحزب ثم انتقل ضد رئيس الوزراء الجعفري وحل محله كرئيس للوزراء عام ٢٠٠٦. في البداية كان المالكي يبدو انه الحاكم المناسب لتلك الفترة – تحرك ضد مليشيا الصدر في بغداد واحتوى التناحر بين الفصائل الشيعية المتنافسة في البصرة. ثم تحولت حكومته الى جلب عقود النفط و السيطرة على توزيع إيرادات النفط، الا ان الخطوات الاخرى كانت مبهمة . خلال حضور العالم البريطاني توبي دوج الى جامعة الدفاع الوطني في مايس وصف المالكي بالموظف الغامض ذي العضلات وبالرجل الذي لديه الكثير من الأعداء، واليوم يتحرك لضم السلطة بيديه بوحشية و كفاءة، يقول دوج ان المالكي "يضم بيديه نظاماً تسلطياً" ودوج يحرض الولايات المتحدة على تبني سياسة مكافحة هذا الدكتاتور الناشئ. لقد تحول من آخر الرجال المتوفرين الى تهديد مباشر لما بقي من الديمقراطية في العراق" . بدأ المالكي باستهداف الجيش وسلطة القضاء والوزارات. عندما قام الجيش الامريكي بنقل المسؤولية الى نظيره العراقي، شكّل المالكي عدة ألوية خاصة داخل الجيش كألوية مكافحة ارهاب ونقلها خارج وزارة الدفاع لتكون مرتبطة به مباشرة، وتحولت القيادة العامة للقوات المسلحة الى مكتبه بكادر من الاصدقاء الموالين له، ثم ضم الشرطة و الجيش في مكتب واحد تحت امرة جنرال واحد كي يسيطر على كافة المهام الامنية.

كان المالكي يتحرك بسرعة لتقوية سلطته على حساب الحكومة المحلية والمجلس البرلماني. في ٢٠٠٨ ارسل قوات الى البصرة لمحاربة المليشيات المتحالفة مع منافسيه السياسيين. وفي ٢٠٠٩ ارسل قوات الى المناطق المتنازع عليها مع كردستان لتقوية موقفه في المفاوضات مع الاكراد. وفي ٢٠١٠ ارسل قوات الى الانبار لمحاربة القاعدة. في كل هذه الحالات، كان المالكي يتحرك بسرعة لتقوية سلطته على حساب الحكومة المحلية والمجلس البرلماني.

4 آلاف عنصر تحت سيطرته

قوات العمليات الخاصة التابعة له، والتي يسميها العراقيون "فدائيي المالكي" تشبيها بفدائيي صدام، يبلغ تعدادها حوالي ٤٢٠٠ مسلح تحت سيطرته المباشرة. يقول دوج وغيره ان المالكي – من خلال الاحتفاظ بدور وزير الدفاع و الداخلية و اخراج القوات الخاصة من مسؤولية وزارة الدفاع و تبسيط سلسلة المراجع العسكرية و السيطرة على المناصب الرفيعة – قد التف على سلسلة القيادة العسكرية او بالاحرى اجرى انقلابا على الجيش. كما انه انتقل الى تشديد السيطرة على الاستخبارات والدوائر الامنية. وكما في عهد صدام، فإن العراق اليوم لديه ستة دوائر استخبارية منفصلة تراقب بعضها البعض و تراقب الاخرين. حسب دوج فإن هناك ٩٣٣ الفا يعملون في القوات الامنية العراقية، اي ما يعادل ٨٪ من اليد العاملة في العراق و ١٢٪ من السكان من الرجال . مصادر اخرى تصف المالكي بانه يستهدف ضباط الاستخبارات من المستوى المتوسط من اجل اخراجهم اذا ما كانوا يشكلون تهديدا له. كانت النتيجة تقويض تماسك سلسلة القيادة وتهشيم القدرة على انتاج واستخدام المعلومات الاستخباراتية. القوات الامنية المتنكرة بلباس المليشيات كانت تدير سجونا سرية و تقوم باعمال الخطف و القتل بحصانة واضحة. يقدّر دوج ان سيطرة المالكي على القوات الخاصة و الاستخبارات و الشرطة و السجون لا يجرؤ احد على تحديها . نفس الخطوات اتخذها المالكي تجاه الضم السياسي. حيث حاول المالكي – بعد استعارة تكتيك علاوي في بناء تحالف علماني وطني عراقي – بناء تحالف من عموم العراقيين في الاشهر التي قادت الى انتخابات آذار ٢٠١٠ واستمالة الساخطين من الزعماء السنة غير الراضين عن منافسه الرئيسي القائمة العراقية بقيادة اياد علاوي، وعندما لم يجد ذلك كافيا للفوز على منافسه، التفت الى الخطاب الطائفي، حيث اقترب من رجل الدين السيد مقتدى الصدر و اتهم منافسيه بدعم عودة البعثيين. عندما فازت القائمة العراقية بـ ٩ مقاعد مقابل ٨٩ لدولة القانون رفض المالكي النتائج و طلب إعادة الفرز قائلا ان عدم الموافقة على اعادة الفرز سيؤدي الى عودة العنف للبلاد. رغم ان الدستور ينص على ان الحزب الفائز بالاغلبية في الانتخابات يكون له الحق في تشكيل حكومة جديدة، فقد قررت المحكمة ان الكتلة الاكثر عددا تأخذ حق الكتلة الفائزة باكثر المقاعد. انضمام الصدر الى المالكي اعطاه السلطة للتواصل و تجاهل العراقية وقادتها .

تهديد القضاء

في اواخر عام ٢٠١٠ وضع المالكي المحكمة الفيدرالية العليا تحت سيطرته المباشرة. و في كانون الثاني ٢٠١١ انهى المجلس القضائي، الذي يصفه دوج بـ"المذعن"، استقلالية عدة مفوضيات تأسست خلال الوجود الامريكي، مثل مفوضية الانتخابات وحقوق الانسان ومفوضية النزاهة، وادى ذلك الى وضعها تحت السيطرة المباشرة لمكتب رئيس الوزراء. فمثلا، وجدت المحاكم ان ارتباط مفوضية الانتخابات المستقلة بالسلطة التشريعية يعتبر انتهاكا للفصل بين السلطات ، وبعد اشهر تم اعتقال رئيسها و اتهامه بالفساد . و يقول دوج ايضا ان مجلس القضاء الاعلى قد حكم في ٢٠١٠ بأن التشريع الجديد يمكن اقتراحه حصرا من قبل مجلس الوزراء مانحا رئيس الوزراء، وليس البرلمان، القدرة على اقتراح القوانين. كما انتهى حق البرلمان في استجواب الوزراء. ان كان هذا صحيحا، فسيكون تراجعا وانتكاسة للرقابة المؤسساتية والتوازنات التي تتمنى الولايات المتحدة ضمانها في عراق ما بعد صدام .

العراق اليوم لديه ستة دوائر استخبارية منفصلة تراقب بعضها البعض و تراقب الاخرين.

لقد اسس المالكي قوات امنية عديدة مستعدة لفرض رغبته على السكان، و لم يخلق او يعزز دولة مستعدة و قادرة على توفير الخدمات الضرورية للشعب مثل الكهرباء و الماء .

التدخل الغريب للمحكمة العليا التي اعطت الفوز في انتخابات 2010 الى المالكي، مما سيلقي المزيد من الظلال حول حرية و عدالة الانتخابات التي ستجري عام 2014

في يوم مغادرة آخر القوات الاميركية بغداد في شهر كانون الاول ٢٠١١ ، قامت القوات الامنية العراقية بمحاصرة مقر اقامة عدد من السياسيين البارزين من السنة منهم نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي من اجل اعتقاله على خلفية تهم بتآمره في انقلاب عام ٢٠٠٦ ، كما هدد المالكي القيادي في العراقية صالح المطلك ورئيس البرلمان اسامة النجيفي. يلقي دوج باللوم على المجتمع الدولي في عدم الاهتمام، و في اطالة المفاوضات بين المالكي و العراقية، و في التدخل الغريب للمحكمة العليا التي اعطت الفوز في انتخابات ٢٠١٠ الى المالكي، مما سيلقي المزيد من الظلال حول حرية و عدالة الانتخابات التي ستجري عام ٢٠١٤ . كانت الدعوى القضائية ضد الهاشمي و اتفاق اربيل، ضربات ذكية من قبل المالكي كما هي الحال في اعتقال مدير المفوضية العليا للانتخابات بتهم فساد عام ٢٠١٢ .

نعرات قومية

في نمط سياسي يذكرنا بصدام، اصبح المالكي ماهرا في استخدام الخطاب القومي عندما يناسبه، واللعب على الوتر الطائفي عندما يجده مفيدا اكثر. انه داهية في التسويات السياسية، مثل اتفاقية اربيل، لاستمالة خصومه وفي استخدام الحجج الدستورية للدفاع عن رفضه تنفيذ تنازلات سياسية سابقة في حين ينتقل الى عزل وتخويف واعتقال المعارضين. ساعده في ذلك انشقاق القائمة العراقية في العام الماضي، و تردد رؤساء البرلمان من السنة في الاختلاف معه علنا. اذا كان هناك دفع للتصويت على سحب الثقة في البرلمان كما يهدد بعض السياسيين، فهل سيسمح المالكي لمناوئيه بالوصول الى بغداد؟ حتى الكرد ليسوا بالكامل مع سحب الثقة، فلقد حث الرئيس طالباني في مؤتمر دوكان المشاركين على عدم دعم تصويت سحب الثقة عن المالكي . المالكي ليس وحده المسؤول عن الركود السياسي في العراق. مؤسسات الدولة ضعيفة جدا بسبب الفساد المستشري و الجماعات الانتهازية التي تشتري الوزارات بالمال وبالعنف او النفوذ (الواسطة) او الاعتماد على المحسوبية او اللعب على وتر المخاوف الطائفية . مؤشر منظمة الشفافية الدولية يضع العراق في المرتبة الثامنة كاكثر بلدان العالم فسادا .المالكي يستهدف البرلمان ولجان محاربة الفساد وقد اجبر رؤساءها على الاستقالة. في نفس الوقت لم تقم الحكومة المركزية بتحسين احوال ابناء الشعب الا قليلا، فالبطالة مرتفعة و ضمان العمل غير مؤكد و الطاقة الكهربائية لازالت مترديه في بلد دخل توا الى صيف طويل تبلغ درجة حرارته في بغداد و مناطق الجنوب ١٢٥ درجة فهرنهايت .يعتقد دوج ان الغاية من قوات المالكي يجب ان تقاس بحجمها. فبهذا المستوى و مع بلوغ القوة الامنية الداخلية ضعف حجم الجيش الوطني فان الغاية من القوة الامنية العراقية هي فرض النظام على السكان و ليست توفير الامن الوطني. لقد اسس المالكي قوات امنية عديدة مستعدة لفرض رغبته على السكان، و لم يخلق او يعزز دولة مستعدة و قادرة على توفير الخدمات الضرورية للشعب مثل الكهرباء و الماء .

أين أميركا ؟

ومثل الكثير من منتقدي السياسة الاميركية، فإن دوج يلقي باللوم على الولايات المتحدة في الكثير من ويلات العراق. يقول "ان الولايات المتحدة قد اصبحت ضحية لتقاعسها، حيث لا ينبغي ان تعامل العراق على انه لعبة مكسورة، بل كشيء يشبه القمع غير مستقر على ارض تستحق الاهتمام ما دامت مصنوعة في الولايات المتحدة. لدينا دولة غير مستقرة فيها خلل نحن مسؤولون عنها الى حد ما . الادارة الاميركية بحاجة الى النظر في هذا الامر بشكل جاد، لا يبدو انها مهتمة لذلك لكن يجب ان تفعل " . تشكك المؤرخة فيب مار بقدرة الولايات المتحدة على الدخول و اصلاح اي شيء، وتعتقد بأن الجواب يكمن في اصلاح الثقافة و ليس الدستور. يتفق العالم العراقي آديد داويشا معها في ذلك، حيث يرى ان المالكي لا يعتبر نظام الرقابة والتوازن عنصرا اساسيا في الديمقراطية و انما يراه فرضا سياسيا يتجاهله او يلتف عليه وهو مسرور بذلك. يقول داويشا "هذا ليس بالامر المفاجئ مادام المالكي جاء من عصر سياسي في ظل صدام، كعضو في حزب اسلامي سري وهرمي، وفي سنوات طويلة من النفي الى جمهورية ايران الاسلامية وتحت رقابة نظام الاسد في سوريا . طالما ان المصالح الشخصية والجشع تسيطران على الجو السياسي في العراق، فان النظام سيكون مختلا، والحكومة غير قادرة على توفير الخدمات، والانتخابات او رئيس الوزراء الجديد غير قادر على التغلب على المعوقات. يعتقد مار بأن برامج الولايات المتحدة التي تتعامل مع التعليم والتبادل المهني والاعمال يمكن ان تساعد في تجاوز الطائفية وفي تغيير الثقافة السياسية . آخرون يثيرون الافتقار الى اتفاقية اطار إستراتيجي كان من المفروض ان تقيم علاقات بين حكومتي الولايات المتحدة والعراق بعد انسحاب القوات الاميركية. يبدو ان المؤشر الوحيد الموجود للعلاقات بين البلدين هو مبيعات الاسلحة بضمنها طائرات اف-١٦ والدبابات وغيرها. التكنولوجيا الجديدة ستمكن القوات الامنية العراقية من اخماد الاضطرابات، لكن من دون اتفاق إستراتيجي كيف يمكن للولايات المتحدة ان تؤثر في السلوك السيئ الذي ترتكبه الحكومة العراقية ضد شعبها ؟

المالكي يحضر احد الاحتفالات (ارشيف)

النخب العراقية تتأثر أيضا بتطورات اخرى، فكل العراقيين يراقبون الوضع في سوريا بقلق كبير. لم تعد سوريا مكانا آمنا للعراقيين المنفيين. ان اللاجئين السوريين يبحثون عن ملاذ في المناطق القبلية شمال غرب العراق. بعض العرب السنة قلقون من تعزيز الموقف الايراني و موقف المالكي اذا ما استمر الاسد في الحكم، و غيرهم – من السنة و الشيعة – قلقون من تعزيز موقف الفصائل الدينية المتطرفة المدعومة من السعودية و تهديدها استقرار العراق في حالة سقوط نظام الاسد . في كلتا الحالتين سيكون العراق عرضة للتلاعب الخارجي اما من سوريا التي غالبيتها من السنة او من الخط الدفاعي الجديد في ايران او العمق الإستراتيجي ضد اعدائها الى الغرب . اي من هذه السيناريوهات يمكن ان تضع العراق على حافة حرب اهلية .

ما رأي العراقيين ؟

العراقيون لديهم منظور مختلف. آخرون يعتقدون ان النتيجة الوحيدة ستكون الفوضى السياسية او العودة الى فوضى ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ اذا ما استمر المالكي في مسلكه الحالي. احد العراقيين المتعقلين يرى ان الاضطراب الحالي في الامور سيستمر للعام القادم او اكثر ربما لغاية انتخاب برلمان جديد في ٢٠١٤ . انه يعتقد ان الانتخابات الحرة و العادلة لازالت ممكنة و ان على المالكي كبح جماح غرائزه مهما كانت ضد اعدائه الحقيقيين والوهميين. العراقي يقر بخيبة امله في اجراءات المالكي لكنه، مثل الكثير من العراقيين، يتمنى عدم العودة الى الفوضى التي سادت قبل تولي المالكي مقاليد السلطة . يبقى سؤال واحد جرى سؤاله عند اسقاط صدام. هل كان صدام حالة شاذة ام انه نتاج زمانه ونتاج الثقافة السياسية؟ ان كان حالة شاذة، فإن فرص ظهور حقبة اخرى من القمع في ظل مستبد آخر ستكون ضئيلة، لكن اذا كان نتاج ثقافته السياسية وتاريخ البلاد، فإن المالكي يمكن ان يمثل صداما آخرا، وكثيرون يتمنون ان لا يكون كذلك.